

أن تستخدم لفظة في تركيب بمعنى لفظة أخرى دون أن تتغير دلالة التركيب وذلك مشهور في أحرف الجر التي يحل الحرف الواحد منها محل إخوته من الأحرف دون أن تتغير دلالة التركيب والتي أطلق عليها العلماء العرب تعاور حروف الجر بعضها لبعض الآخر واسميته «تبادل الوظائف الدلالية» .

والنوع الثاني هو إبداع النحاة والمقعدن وهذا مرتبط بأمر التفسير والتحليل وإيجاد المخرج، وقد اتضح في « كيف » الاستفهامية التي ترد في أكثر من تركيب فيحلل النحاة هذه التراكيب ويستنتجون وظيفتها النحوية من الأجوية المختلفة التي يمكن أن يجاب بها على تركيب « كيف » ، فيمكن أن تعد خبراً، ويمكن أن تعدّ حالاً، كما يمكن أن تعدّ مفعولاً به، فتؤدى أكثر من وظيفة نحوية في التراكيب المختلفة وفقاً لنوع التراكيب ومكوناته، وهذا ما أسميه بتبادل الوظائف النحوية ومن لوني الإبداع نخلص إلى النتائج الآتية :

- ١ - الاستخدام اللغوي والنصوص غير قابلة للتعديل أما القواعد التي وضعت لتحكم هذا الاستخدام وتضبطه وكذا المناهج المنظمة فهي أولى بالتعديل.
- ٢ - لا يعدّ النحو العربي نحو علامات إعرابية بل يعنى بالوظائف أما العلامات فهي مؤشرات لبعض هذه الوظائف وبعضها الآخر يعتمد على القرائن بأنواعها.
- ٣ - الصناعة النحوية ضرورة من ضرورات النحو العربي ومكملاته شأنها شأن الرياضيات ومعادلاتها التي يستعين بها دارسو اللغة والنحو في المعاهد العلمية الأجنبية.
- ٤ - تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد في التركيب الواحد وكذا تعدد الوظيفة النحوية لمكون معين محدد في تراكيب متعددة يعدّ حقيقة لغوية واقعة في الاستخدام العربي لارتباطها بالدلالة في الاستخدام.
- ٥ - الطابع العام للغة هو التطور شأنها في ذلك شأن متكلمها وهذا بطبيعة الحال ينعكس على مفرداتها وتراكيبها ولذا وجب أن تسلك القواعد مسلكاً مرناً يواكب هذا التطور